Delete the factor in grammatical structure
Study in the pragmatics function –

حذف العامل في التركيب النحوي
– دراسة في الوظيفة التداولية–

د. رزايقية محمود

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي– تيسمسيلت،الجزائر

abousoltane141@gmail.com

قدم للنشر في: 2018/09/15 قبل للنشر في: 2018/10/19

Abstract:

The PRAGMATIC works to clarify ways to remove confusion by saying, Because its primary function is to describe the interpretation of words Fully. The description does not stand at the limits of the grammatical function or the meaning of the word, but to transcend the ambiguity to the clarity of significance and achieve the function of deliberation through the establishment of successful communication between.

The phenomenon of deletion is part of the grammatical structure that is organized and dispersed according to the underlying purposes of the soul. Because the deletion in its origin was a lack of speech, it was necessary to have evidence capable of performing its function to keep the meanings from being confused.

Key words : ELLIPSIS; Factor; structures; grammar; Meanings; function; pragmatics

الملخص :

تسلكُ التداوليةُ السّبلَ الكفيلةَ بإزالة اللّبس من القول؛ لأنّ وظيفتها الأساسية وصفُ تأويل الأقوال تأويلاً تامّاً، ومجالاتُ هذا الوصف أن لا يقفَ عند حدود الوظيفة النحوية أو دلالة اللّفظة، وإنما أن تتجاوز الغموض إلى وضوح الدلالة، بل تحقيق الوظيفة التداولية من خلال إقامة التواصل الناجح بين المتكلّم والمخاطَب.

وظاهرةُ الحذف جزءٌ من التركيب النحوي الذي ينتظم ويأتلف بحسب المقاصد الكامنة في النفس؛ ولأنّ الحذف في أصله نقصٌ في الكلام كان لابدّ من توفّر قرائن قادرة على أداء وظيفتها لتحفظَ المعاني من أن يلتبس بعضُها ببعض.

الكلمات المفتاحية: الحذف؛ العامل؛ التراكيب؛ النحو؛ المعاني؛ الوظيفة؛ التداولية .

مقدّمة:

التداوليةُ(pragmatique) أو " استعمال اللغة"؛ النظريةُ الأكثر رواجاً واعتماداً في رحاب اللّسانيات، إذ التداوليةُ – في طبيعتها- تدرس اللّغةَ " في حيّز الاستعمال، أي تدرس كيفية استعمال المتكلّمين للأدلّة اللّغوية أثناء حواراتهم، وتتجاوز حدود الوضع الأصلي وإن كان يُبنى عليه، وذلك لأنّ مقاصدَ المتخاطبين لا يمثّلها الوضعُ اللّغويُ المجرّد.

والتداولية تدرس اللّغةَ على أساس أنّ الوظيفة الأساسية لها هي التواصل، والربط بين النظام اللغوي وكيفية استعمال هذا النظام. لذلك نجد علماء اللّسانيات الحديثة يربطون التداولية بالجانب العملي للمعنى، أي بالمعنى في سياق التواصل أو معنى المتكلّم وليس المعنى الدّلالي البحت. ومنهم من توسّع في وصف التداولية فجعلها واسماً للتواصل ضمن مشروع تداولي يجمع بين المتكلّم كمنجز للعمل اللغوي والمخاطب والخطاب، والظروف المحيطة به.

على الرغم من أنّ التداولية منهجٌ غربيٌ إلّا أنّ منجزه الفعلي حاضرٌ في تراثنا اللغويّ النحوي والبلاغي، لذلك سعينا في بحثنا هذا للوقوف على الوظيفة التداولية في ظاهرة حذف العامل، وهي محاولة هادئة لتحقيق مقاربة بين آراء النحاة والبلاغيين العرب القدامى وآراء الباحثين المحدثين في ميدان البحث التداولي، حيث عملنا على ربط المتكلّم بالعامل النحوي في جانبه النظري، أمّا في الجانب التطبيقي فقد اخترنا مسألتين في التركيب النحوي بالدراسة والتحليل في إطار الوظيفة التداولية؛ المسألة الأولى: حذفُ عامل المصدر، والثانية: حذف عامل المحذّر منه في أسلوب التحذير.

أولاً: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي:

- مفهوم الحذف بين اللغة والاصطلاح:

الحذفُ في اللّغة يدور حول ثلاثة معانٍ، وهي(القطفُ، والقطْعُ، والإسقاطُ)؛ ومعنى (القطْف) ورد في معجم العين: " الحذفُ: قطْفُ الشيء من الطرف كما يُحذفُ طرفُ ذنبِ الشّاة "[1]. فالحذفُ هنا أُطلق على عملية قطْف طرف الشيء، والقطفُ: هو أخذ شيء من شيء[2] .

أمّا المعنى الثاني(القطع) فقد أورده ابنُ دريد(ت321هـ) في جمهرته، يقول: " وحذفت رأسَهُ بالسّيف حذفاً: إذا ضربته به فقطعتُ منه قطعةً ... وحذفت الفرس أحذفه حذفاً: إذا قطعت بعض عسيب ذنبه"[3].

والمعنى الثالث(الإسقاط) : جاء في صحاح الجوهري(ت393هـ) " حذف الشيء: إسقاطه، يقال: حذفت من شعري ومن ذنب الدّابة؛ أي أخذته "[4].

ويمكن تلخيص المعاني التي وردت للحذف في المعجمات العربية كالآتي:

1- معان تتعلّق بالقطع، والإسقاط، والطرح، وهو ما أشار إليه الخليلُ؛ إذ القطْعُ يكون من الطرف، والقطف مثله، أمّا الإسقاطُ والطرحُ فهما متعلّقان بما زاد أو فاض من الأشياء. وقد أشار سيبويه(ت 180هـ) إلى أنّ الحذف أكثر ما يكون في أواخر الكلم؛ للدلالة على كونها من المتعلّقات بما زاد من الأشياء، وقريب من لفظ الإسقاط والطرح، لفظتي: الرمي والضرب[5].

2- معانٍ تتّصل بالتخفيف وترك الإطالة.

3- معانٍ تتعلّق ببقايا الأشياء أو ما فاض منها، وهو يقترب من دلالة الطرح[6].

الحذف اصطلاحا:

([1]) الفراهيدي الخليل بن أحمد(ت 175هـ)، العين(طبعة جديدة مصححة)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2005م، ص 201/3، مادة(حذف)، وينظر: ابن منظور أبو الفضل جمال الدين،(ت711هـ) ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط4، 2005م، 65/4، مادة(حذف).

([2]) ينظر: ابن فارس أحمد(ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، اعتنى به: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001م، ص 862.

([3]) ابن دريد أبو بكر محمد، جمهرة اللغة، مكتبة المثنى، بغداد، 1345هـ، 128/2.

([4]) الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1999م، 38/4.

([5]) ينظر:سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان(ت180هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 2004م ، 239/2.

([6]) ينظر: الحذف في اللغة العربية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد: 10، العدد: 02، السنة: 2010

يبقى معنى(الإسقاط) المحور الرئيس الموجه للمعنى الاصطلاحي، وبالتالي يكون الحذف" باصطلاح النحاة وأهل المعاني والبيان أنه إسقاط حركة أو كلمة أكثر أو أقل... وهذا المعنى أعمّ من معنى الصرفيين "[7]. وهذا معنى عام دون قيد أو شرط، وحتى لا تضيع الفائدة من الكلام اشترط علماءُ النحو قيوداً تأمن المعنى من اللّبس . يقول الرماني(ت384هـ): الحذف " إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها في الحال أو فحوى الكلام"[8]. إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل[9] .

وقريب منه تعريف كريستال لمصطلح(ELLIPSIS) ، إذ يقول: " حذف جزء من الجملة الثانية، ودلّ عليه دليلٌ في الجملة الأولى "[10]. وعرّف بوجراند(BEAUGRANDE) الحذف بقوله: " هو استبعادُ العبارات السطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذهن أو أن يوسع أو يعدل بواسطة العبارات الناقصة"[11].

أمّا هاليداي ورقية حسن(HALIDAY-HASSAN) فكان الحذف عندهما " فراغا بنيويا يهتدي القارئ إلى ملئه اعتمادا على ما ورد في الجملة الأولى أو النصّ السابق"[12].

ولعلّ الاشتراك الدلالي بين المدلولين اللغوي والاصطلاحي في مفهوم الحذف يكمن في طرح كلّ ما زاد من الألفاظ التي يمكن الاستغناء عنها؛ لغرض تجنّب التكرار.

توجد مجموعة من المصطلحات قريبة المعنى الدلالي من مصطلح " الحذف"، ومن أهمّها:

1- الإضمار: وقد وظفه الجرجاني لصيقا بالحذف . يقول: " اعلمْ أنّ هاهنا باباً من الإضمار والحذف، وما من محذوف تجده فتحذف إلّا وأنت تجدُ حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى من النطق به"[13] .

لم يفرّق النحويون والبلاغيون بين الحذف والإضمار، وكثيرا ما كان يوضع الحذف موضع الإضمار، والإضمار موضع الحذف، ومردّ ذلك إلى أنّ " أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح لا على الحقيقة؛ لأنّ مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين"[14].

2- الإيجاز: من المصطلحات التي جُعلت مرادفا للحذف، يقول قدامة بن جعفر(ت337هـ): " إنّ العرب تستعمله- أي الحذف- في باب الإيجاز، والاختصار، والاكتفاء بيسير القول، إذا كان المخاطب عالما فيه"[15]. كما أنّ الرماني قام بتقسيم الإيجاز على وجهين: إيجاز حذف، وإيجاز قصر.

([7]) التهانوي محمد علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، ومراجعة: أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، مكتبة النهضة المصرية، 1963م، 57/2.

([8]) الرماني علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، دار المعارف، مصر، ط3، 1976، ص 70.

([9]) ينظر: عبد الراضي أحمد محمد، المعايير النصية في القرآن الكريم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2011م، ص 53.

([10]) الفقي صبحي إبراهيم، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 2000م، 191/2.

([11]) دي بوجراند روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ص 301.

([12]) خطابي محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006م، ص 21.

([13]) الجرجاني عبد القاهر(ت471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية، وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2007م، ص 183.

([14]) السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن(ت581هـ) ، نتائج الفكر في النحو، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ص 127.

([15]) قدامة ابن جعفر، نقد النثر، تحقيق: عبد الحميد العبادي، مطبعة بولاق، القاهرة(د.ط)، 1941م، ص 76.

أمّا إيجاز الحذف فهو " إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام، وإيجاز القصر: تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف"[16].

والتقسيم ذاته نجده عند القزويني(ت739هـ) يقول: " الإيجاز ضربان: إيجاز قصر: وهو ما ليس بحذف كقوله تعالى: (ولكم في القصاص حياةٌ) فأنّه لا حذف فيه مع أنّ معناه كثير يزيد على لفظه، ... والضرب الثاني: إيجاز الحذف: وهو ما يكون بحذف، والمحذوف جزء جملة أو جملة أو أكثر"[17].

الظاهر من التعاريف السابقة أنه يوجد فرقٌ بيّنٌ بينَ الحذف والإيجاز؛ فالحذفُ هو إسقاط بعض العناصر من الكلام، أمّا الإيجاز فهو اللّفظُ القليلُ الجامعُ للمعاني الجمّة[18].

وتوجد مصطلحات أخرى تزاحم مصطلح الحذف وتقاربه دلاليا، نحو(الإسقاط، والاختصار، والقطع، والترك، والطرح، والاستغناء...)، وهي مصطلحات تتفاوت وتتباين فيما بينها، ويبقى للحذف صداه النحوي والبلاغي في كثرة التوظيف .

لجأ العربُ إلى ظاهرة الحذف في كلامهم من أجل التسهيل والتخفيف عليهم والإيجاز في كلامهم؛ إذ يُعدّ الحذف أحد أهمّ عناصر الاتساق الذي يسهم في ترابط النص وتماسكه، وهو ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، وتبدو في لغات دون غيرها أكثر وضوحا كما في العربية[19].

ويعتبر سيبويه أوّل من استعمل هذا المصطلح في كتابه، يقول: " إذا طال الكلامُ كان الحذفُ أجمل، وكأنه يصير بدلا عن شيء"[20]. وتحدث عنه في أكثر من موضع، وذلك من خلال شرحه لبعض الاحتمالات النحوية، من ذلك:

1- اشترط سيبويه أن يكون المحذوف مما يعلمه المخاطب، فيعتمد على بديهة السامع في الإلمام بالمحذوف قائلا: " ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجلّ:(والذاكرين الله كثيراً والذاكرات أعدّ الله لهم مغفرة وأجرا عظيما)[21]، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه، ومثل ذلك(ونخلع ونترك من يفجرك).."[22].

2- الحذف يكون للسعة والاختصار، من ذلك قول سيبويه: " هذا بابُ استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار، فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ وكم غير ظرف لما ذكرتُ لك من الاتّساع والإيجاز فتقول: صيد عليه يومان، وإنما المعنى(صيدٌ عليه الوحش في يومين) ولكنه اتّسع واختصر"[23].

([16]) النكت في إعجاز القرآن(مص.س)، ص 76.

([17]) القزويني جلال الدين الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة(المعاني والبيان والبديع)- مختصر تلخيص المفتاح، تحقيق: مجدي فتحي السيد،المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر(د.ت.ط)، ص 118-120.

([18]) ينظر: المعايير النصية في القرآن(مر.س) ، ص 54.

([19]) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998م، ص 9.

([20]) الكتاب(مص.س)، 38/2.

([21]) سورة الأحزاب: 35.

([22]) الكتاب، 74/1.

([23]) الكتاب، 211/1.

3- ما حذف لغرض تخفيف الكلام، وذلك كقوله تعالى: (بل مكرُ الليل والنهار)[24]، وإنما المعنى: بل مكركم في الليل والنهار، وقال عزّ وجلّ:(ولكنّ البرّ من آمن بالله)[25] وإنما هو: ولكن البرّ برّ من آمن بالله واليوم الآخر"[26].

ثانياً: علاقة المتكلّم بالعامل النحوي:

الناظرُ في كُتُبِ النحو العربيّ يجد أنّ الخلافات في العامل وفي مسائله كثيرة، وطبيعةُ الفكرة التي نتناولها في هذا المبحث هي العلاقة بين العامل النحوي وظاهرة الحذف، وهذا يدفعنا إلى تفادي الخوض في تفاصيل العامل، ومفهومه، وتاريخ نشأته، ومسائله.

تُعدّ نظريةُ العامل من الأسس الهامّة التي قام عليها النحوُ العربيُّ، وهي- في نظر كثير من النحويين العرب- نظرية عربية خالصة، وُلِدَتْ في بيئة عربية، وكانت تسايرُ نشأة النحو العربي، واكتملت باكتمال قواعد النحو[27].

وعلى الرغم من الاختلافات المتباينة في شأن تحديد العامل في النحو العربي، إلّا أنّ نظرية العامل لم تكن وليدة الفكر والمنطق بقدر ما كانت نتاج استقراء النحاة المادّةَ اللغويةَ في لسان العرب، لذلك فإنّ " العامل كان لا يزالُ حَجَر الزاوية في النحو العربي "[28].

وقد حاول النحاةُ تفسير اختلاف الحركات في آخر الكلمة في التركيب حسب موقعها الإعرابيّ، فقالوا إنّ العامل هو مُحدِثُ الإعراب، يقول الشريفُ الجرجاني(ت816هـ) : " العاملُ: ما أوجبَ كوْن آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[29]. وكذلك يتّضح مفهوم العامل من خلا تعريفهم للإعراب أنه أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ يجلبه العاملُ في آخر الكلمة، وبالتالي يكون العاملُ ضرباً من التعليل.

أجمع النحاةُ على ارتباط العامل النحوي بالمعنى ارتباطا مباشراً. يقول الرمّاني(ت384هـ) في تعريفه للعامل: " عامل الإعراب: هو موجبٌ لتغيير في الكلمة على طريق المعالجة لاختلاف المعنى"[30]، ويؤكّد ابنُ الحاجب هذا المعنى بقوله: " العاملُ ما به يتقوّمُ المعنى المقتضى"[31].

ولا يخفى ما أحدثته نظريةُ العامل من خلافات كثيرة بين النحاة، ومن أبرز آثار العامل القول بالحذف وتقدير المحذوف، فكلّ معمول لابدّ له من عامل، إن لم يكن ظاهراً فمحذوف، ولابدّ من تقديره.

وفي ظلّ البحث التداولي تبرز إرادة المتكلّم في توجيه الألفاظ بحسب المعاني المقصودة؛ إذ يرى ابنُ جنّي أنّ العمل الحقيقي إنما هو للمتكلّم " وإنما قال النحويون: عاملٌ لفظيٌ، وعاملٌ معنويٌ، ليُروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبه؛ كـ(مررتُ بزيد، وليت عمراً قائمٌ)، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّقُ به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهرُ الأم، وعليه صفحةُ القول. فأمّا في

([24]) سورة سبأ: 33.

([25]) سورة البقرة: 177.

([26]) الكتاب، 212/1.

([27]) ينظر:الدجني فتحي، النزعة المنطقية في النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1982م، ص 47.

([28]) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث(بحث في المنهج)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979م، ص 147.

([29]) الجرجاني محمد بن علي الشريف، التعريفات، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،، مصر(د.ط)، 1938م، ص 145.

([30]) الرماني علي بن عيسى، الحدود في النحو، تحقيق: بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية العامة،، جامعة بغداد، العراق،العدد1، المجلد 25، 1987م، ص 35.

([31]) الأستر آباذي رضي الدين محمد(ت688هـ)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب،تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، ليبيا، 1978م، 72/1.

الحقيقة ومحصول الحديث فالعملُ من الرفع والنّصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظيّ ومعنوي لما ظهرتْ آثارُ فعل المتكلّم بمضامّة اللفظ للّفظ، أو باشتمال المعنى على اللّفظ، وهذا واضحٌ "[32].

وينبني تصوّرُ ابنِ جنّي للعامل النحوي على أثر المتكلّم في بناء القاعدة؛ وبهذا ينسجم كلامُهُ مع الملكات القارّة في أذهان المتخاطبين، ويكون كلامُهُ مبنياً على أساس إفهام الرسالة للمخاطَب. لأنّ الاستعمال التداولي للّغة هو أساس قيام الخطاب الناجح بين المتكلّم والمخاطب، وهذا ما يُستشفُّ من كلام ابن جنّي إنّ " هذه اللغة أكثرها جارٍ على المجاز، وقلّما يخرج الشيء منها على الحقيقة . وقد قدّمنا ذكر ذلك في كتابنا هذا وفي غيره، فلمّا كانت كذلك، وكان القومُ الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها وانتشار أنحائها، جرى خطابُهم بها مجرى ما يألفونه ويعتادونه منها، وفهموا أغراضَ المخاطِب لهم بها على حساب عُرفهم وعادتهم في استعمالها"[33].

وحالُ المخاطَب كحال المتكلّم. فللمخاطَبُ دورُهُ في إنتاج الخطاب، حيث يمتلك القدرة على تفسير حيثيات الكلام الناقص في ظاهرة الحذف؛ لأنّ القاعدة في ذلك " أنّ الحذف في كلام العرب لا يكون إلّا حيث دلّ عليه دليلٌ من قرينة لفظية أو معنوية، لأنّه لو لم يكن عليه دليلٌ لاختلّ المقصود من الإفهام. فإنك لو قلتَ ابتداء: زيدٌ، وأنت تريدُ: قائمٌ أو خارج، ولم يكن ثمّ ممّا يدلّ عليه، لم يقع بما تكلّمت به فائدة، وكذلك لو قلت: قائمٌ أو خارج، وأنت تريدُ الإسناد إلى زيد- ولم يكن ثمّ قرينة تدلّ- لم يكن في الكلام فائدة، وهذا حيث يكون ثمّ يكون دليلٌ على محذوف، لكنه لا دليل على تعيينه، وأمّا لم يكن في الكلام دليلٌ على محذوف، فأحرى أن لا يُحذف"[34].

النصّ يحمل مجموعة من الأبعاد التداولية التي يتبنّاها التحليل النحوي في تراثنا العربي؛ منها: لا يجب أن يُحذف من الكلام عنصرٌ إلّا بدليل لفظي أو مقالي، وفي مقدور المتكلّم والمخاطب أن يسترجعا العنصر المغيّب واستحضاره، ومن ثم تفسير هذا العنصر، ليتمّ لهما فهم الصيغة الناقصة بما يتناسب وعملية التواصل (الفهم والإفهام).

وللمقام أثرُهُ البارز في الإفصاح عن المعاني وتوجيهها من خلال رصف الكلمات؛ إذ إنّ قرينة الحال دليلٌ أساسيّ على الحذف، وهي الدليلُ الأوّل في الأدلّة التي ذكرها ابنُ هشام، يقول: " أحدها: وجود دليل حالي، كقولك لمن رفع سوطا: (زيداً) بإضمار (اضربْ).. "[35].

ويستطيع المتكلّم فهم الخطاب بدلالات عناصر الموقف المتنوعة. وقد يعتمدُ الحذفُ على الحالة النفسية للمتخاطبين التي تجعل الخطاب موجزا؛ لأنّ الكلام/الخطاب يخضع للحالة الشعورية للمتكلّم، والتي يمكن أن تتصرّف في الخطاب فتقطع أجزاء من عناصره، بحيث يتناسب والحاجات التي تحمله للتأثير في المخاطَب. وهذا " يتبيّن أنّ حقيقة الكلام ليست هي الدخول في علاقة بألفاظ معيّنة بقدر ما هي الدخول في علاقة مع الغير، بمعنى أنّ الذي يُحدّد ماهية الكلام إنما هو (العلاقة التخاطبية)، وليس العلاقة اللفظية وحدها؛ فلا كلام بغير تخاطب، ومتكلّم من غير أن تكون له وظيفة المخاطب"[36].

([32]) ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2012.، ص 117.

([33]) الخصائص(مص.ي)، ص 799.

([34]) الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم(ت790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية، تحقيق مجموعة باحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، 2007م ، 91/2.

([35]) الأنصاري جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص 561.

([36]) عبد الرحمن طه، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، المغرب، ط3، 2012م، ص 215.

- ***صور حذف العامل:***

تتعدّد صور الحذف عامّة في النحو العربي بحسب الاعتبارات التي يُنظر إليها في أثناء التقسيم. فبحسب المحذوف يُقسمُ الحذف على قسمين: الأولُ خاصٌ ببنية الكلمة، أي أن يحذف منها حرفٌ أو حركة، وهذا ما يُعرفُ بالحذف الصرفي أو الصوتي[37].

والثاني: خاص بتركيب الكلام، أي أن يحذف عنصرٌ أو أكثر من عناصر الكلام، فيتمّ الحذف في الاسم أو الفعل أو الحرف، وقد تحذف الجملة بأسرها أو أكثر من جملة.

ويُقسمُ الحذف بحسب إمكانية ظهور المحذوف وعدم ظهوره على قسمين: جائزٌ وواجب. ولأنّنا نركّز على حذف الفعل، فقد قسمه النحاةُ، بحسب إمكانية ذكره من عدمها، على ثلاثة أقسام. يقول سيبويه: " فاعرف فيما ذكرتُ لك أنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار: فعلٌ مُظهر لا يحسن إضماره، وفعلٌ مُضمرٌ مستعملُ إظهارُه، وفعلٌ مُضمرٌ متروكٌ إظهاره "[38].

فالفعل إمّا واجبُ الذكر وإمّا واجب الحذف، وإمّا جائز الأمرين؛ فالحذف الجائز: هو الحذف الذي يقتضيه الموقف الاستعمالي، إذ يمكن فيه ظهور الفعل المحذوف دون أن يؤثّر في ظهوره على صحّة المعنى، فذكره غير ممنوع في صناعة النحو، حيث يلجأ إليه المتكلّم لأداء معنى معيّن، وتحقيقا لغاية مقصودة. إذا هو موجود في العربية لدواع مختلفة يريدها المتكلّم[39].

يحذف الفعلُ جوازا لوجود قرينة، وقد تكون هذه القرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق به؛ لأنّ " الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ، ويكون مراداً حكماً وتقديراً "[40].

ويمكن أن نمثّل لذلك بحذف عامل المفعول المطلق، وقد أشار ابنُ يعيش(ت643هـ) إلى ذلك بقوله: " أنّ المصدر ينتصب بالفعل، وهو أحد المفعولات، وقد يحذف فعله لدليل الحال عليه... ويجوز ظهوره، فأنت فيه بالخيار إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته "[41]، ومن ذلك قولك " (تأهّباً ميموناً)، لمن رأيته يتأهّبُ لسفر، و(حجّاً مبروراً) لمن قدم من حجّ و(سعياً مشكوراً) لمن سعى في مثوبة "[42].

أمّا الحذفُ الواجبُ، فهو حذفُ عنصر من عناصر النصّ لا يسمح التركيب النحوي بذكره فيه، مع دلالة التركيب عليه، وفي هذه الحال يمتنع إظهار المحذوف في كلّ الأحوال. وقد نظر النحاةُ إلى الحذف الواجب أنه من " أدلّ الدلائل على أنّ النحاة كانوا في تحليلهم لبناء الجملة يتعاملون مع البنية الأساسية للجملة... فالجملة قد تكون في ظاهرها المنطوق غير مستوفية لعنصريها الإسناديين، ولكنها تنتمي إلى نموذجها الخاص بها"[43].

كما أدرك النحاةُ القدامى أنّ عدم القول بالحذف الواجب سيؤدي إلى اضطراب في قواعد التركيب النحوي، وبالتاي يُصبح لكلّ تركيب نموذج خاص به، وبتعدّد النماذج ينفلت الضابط اللغوي الذي يمكنه حصر النماذج المتنوعة في عدد من التراكيب المعروفة والمحددة أن يردّها إلى أصلها[44].

([37]) ينظر: طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1999م، ص 173.

([38]) الكتاب، 265/1.

([39]) ينظر: حماسة محمد عبد اللطيف بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1996م ،ص 216.

([40]) ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت- مكتبة المتنبي، القاهرة(د.ط.ت)، 94/1.

([41]) شرح المفصل(مص.س)، 113/1.

([42]) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تصحيح: السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة، بيروت، لبنان(د.ط.ت) ، 188/1.

([43]) حماسة محمد عبد اللطيف، بناء الجملة العربية(مر.س)، ص 216.

ونمثّل لحذف عامل الفعل وجوبا بحذف عامل المفعول المطلق. فقد وردت مصادرُ نابت عن أفعالها ولا يجوز ذكرها معها؛ من ذلك: الواقع موقع الأمر أو النهي أو الدعاء، أو ما وقع بعد الاستفهام التوبيخي، أو المصدر الواقع تفصيلا لمجمل قبله، أو المصدر المؤكّد لمضمون جملة قبله، أو المصدر الذي قصد به التشبيه، أو ما أخبر به عن اسم عين، وكان مكرّرا أو محصوراً[45].

ثالثاً: معاني الكلام في حذف عامل المصدر:

يذهب النحاةُ إلى عدم جواز حذف عامل المصدر الذي يؤكّد عامله؛ لأنّ الوظيفة المسندة إليه هي تقوية العامل، وتقرير معناه، وبالتالي يكونُ الحذفُ مناف لذلك[46]، وقد أقرّ علماءُ النحو أنّ من لوازم التوكيد بقاء المؤكّد، وعدم حذفه.

وفي كلام العرب كثيرا ما يردّ المصدر منصوباً وعامله محذوف وجوباً. جاء في الكتاب لسيبويه: " إنّما ينتصبُ هذا، وما أشبهه- يعني قولهم: (سقياً، ورعْياً) إذا ذُكرَ مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه على إضمار الفعل. كأنك قلت: (سقاك اللهُ سقياً، ورعاك اللهُ رعياً) ... وأما ذكرهم(لك) بعد (سقياً)، فإنما هو ليبيّنوا المعنيّ به بالدعاء "[47].

اعتمد سيبويه في تخريج الكلام على حذف الفعل وجوبا، على شرط أن لا يؤدّي ذلك إلى إخلال بالكلام، حيث خرّج النصب على معنى الدعاء؛ والربطُ واضحٌ بين معنى الدعاء وحالة النصب الإعرابية. وفي هذه الحال أمكن الاستغناء عن ذكر الفعل بذكر المصدر المنصوب فقط.

وقال الرضيّ في تعليل هذا الحذف: " وإنما حُذف الفعلُ مع هذا الضابط- وهو أن يكون الفاعلُ أو المفعولُ مذكورا بعد المصدر مضافاً إليه، أو بحرف الجرّ؛ لأنّ حقّ الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعلُ ويتّصلان به، فاستُحسِنَ حذفُ الفعل في بعض المواضع إمّا إبانة لقصد الدوام واللّزوم بحذف ما هو موضوعٌ للحدوث والتجدّد، أي الفعل، في نحو: (حمداً لك، وشكراً لك)... أو لكون الكلام ممّا يُستحسنُ الفراغُ منه بالسرعة، نحو:لبيك، وسعديك، ودواليك "[48].

استعان الرضيُّ بالوظيفة التداولية في تحليل حالة الحذف، فهو ينظر إلى كلمة " لبّيك" على أنّ لها مقاما اجتماعياً خاصاً يرتبط بالاحترام والتقدير . وبالتالي كلمة (لبيك) لا تقال إلّا في مقام الاستجابة للدّاعي، ويتحقّق ذلك من خلال أسلوب حذف العامل(الفعل).

كما التفتَ النحاةُ القدامى لظاهرة ورود المصادر مرفوعة في كلام العرب، نحو: (سلامٌ عليك، وصبرٌ جميلٌ). فوجْهُ الرّفع غير وجه النصب؛ لذلك فكلّ تغيير في العلامة الإعرابية لابدّ أن يتمّ على وفق غرض أسلوبيّ محدّد واستعمال لغويّ؛ لأنّ معاني الكلام الخاصّة بالبنية التركيبية تختلف من علامة إلى أخرى، فالنصْبُ غيرُ الرّفع، إذ النصبُ يُشيرُ إلى إعمال الفعل بالاسم على غير ما يُشير إليه الرفعُ وهو الابتداءُ، ومنه تحليل سيبويه مشيراً إلى الفرق بين الرّفع والنصب الذي يؤدّي إلى تغيّر المعنى، إذ يقول : " ومثل ذلك قول الشاعر:

يشكو إليّ جملي طولَ السّرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبتلى[49]

([44]) ينظر: المرجع نفسه، ص 216.

([45]) ينظر: الأستر آبادي، شرح الرضي على الكافية(مص.س)، 305/1، وينظر: السيوطي ،همع الهوامع(مص.ي)، 191/1، 192.

([46]) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، 202/2.

([47]) سيبويه، الكتاب(مص.س)، 312/1.

([48]) شرح الرضي على الكافية(مص.س) ، 306/1.

([49]) وينسب البيت إلى الملبّد بن حرملة بن أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان، وفي شعره جاء :

والنصبُ أكثر وأجود لأنه يأمره، ومثل الرفع : [**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ**][50]، كأنه يقول: (**الأمرُ صبرٌ جميلٌ**) "[51]

فالشاعرُ قد عدل عن نصْبِ (**صبر**) إلى الرّفع على **الإخبار** وأراد برفع كلمة (**صبر**) الدلالة على **دوام** الصبر، فإنْ نَصبَ كان الصبرُ متغيّراً غير ثابت، لأنّ النصب يجعل من المصدر نائباً عن الفعل الدالّ على الحدوث والتغيير في كلّ مرة .

فالترابطُ بين بنية التركيب النحوي والعلامة الإعرابية يكشف عن **معاني الكلام**، ويجنّب المتلقّي اللبس في المعنى/ القصد.

استقرّ رأيُ كثير من النحاة القدامى أنّ الغرض من الرفع في مثل هذه المصادر التي يحذف عاملها أن تكون **لزيادة المبالغة في الدوام**. قال الرضيُّ: " ولمثل هذا المعنى – أعني زيادة المبالغة في الدوام – رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدّمنا أنّ فاعلها ومفعولها يبيّن بالإضافة، أو حرف الجرّ بعد حذف الفعل لزوماً تبييناً لمعنى الدوام "[52].

إذا لا حظنا التركيبين:

1- صبراً جميلاً.

2- صبرٌ جميلٌ.

نجد أنّ التركيب في المثال الأوّل مبنيٌ معناهُ على الأمر؛ كأنّك قلت : (اصبرْ صبراً جميلاً)، فالمحذوف هو الفعل " اصبرْ" ، فهي جملةٌ فعليةٌ، إذ دلّ المصدر في التركيب على نوع الأمر الذي دلّ عليه الفعل، وبالتالي يحمل التركيب معنى التجدّد والحدوث.

أمّا التركيب الثاني في قوله (صبرٌ جميلٌ) فإنه يعتدّ بالابتداء، ومعناهُ مبنيٌ على الزيادة في معنى المبالغة في اللزوم والدوام، وذلك بعد أن عرف المتكلّم دلالة الطلب، وثبت في ذهنه المعنى واستقرّ، فيتجاوزه إلى معنى آخر، وهو معنى الدوام والاستمرارية.

رابعاً: معاني الكلام في حذف العامل من أسلوب التحذير:

التحذير في اللّغة مصدر الفعل (حذّر) بتشديد الذال، التخويف، أو هو: تخويف شيء من شيء وتبعيده منه[53].

أمّا في الإصلاح فهو: تنبيهُ المخاطَب على أمر مكروه ليجتنبه، وقال ابنُ الناظم: " التحذيرُ: تنبيهُ المخاطَب على أمرٍ مكروه يجبُ الاحتراز منه"[54]. ويرى السيوطي أنّ التحذير هو: إلزام المخاطَب الاحتراز من مكروه بـ(إيا) أو ما جرى مجراه[55]. إذ الأصل في التحذير أن يكون موجّهاً للمخاطَب.

(يشكو إليّ فرسي وقع القنا)، ينظر :السيرافي أبو محمد يوسف، شرح أبيات سيبويه، تحقيق : محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، مصر،1974م، 208/1 .

(50) سورة يوسف ، من الآية /18.

(51) كتاب سيبويه ، 321/1 ؛ وينظر : شرح أبيات سيبويه للسيرافي ، 208/1 .

(52) شرح الكافية، 308/1.

(53) ينظر: ابن منظور، لسان العرب(مص.س)، 92/3، مادة(حذر).

(54) شرح ابن الناظم،ص 432.

(55) ينظر: السيوطي، همع الهوامع(مص.س)، 17/2.

اتّفق النحويون على أنّ التحذير يكون بواحد من ثلاثة أشياء:

– **الأول**: ضمير الخطاب (إياك) بأنواعه ، ويُذكرُ معه المحذّرُ منه.

– **الثاني**: المحذّر منه مضافاً لضمير المحذّر ومعطوفا عليه محذّر منه ثان.

– **الثالث**: المحذّر منه فقط.

نتناول مثالاً واحداً نسترشد به الطريق إلى أسلوب التحذير ووسائل التخريج وأوجه الإعراب، وذلك عندما يأتي المحذّر منه بعد (إيا) من غير حرف جرّ أو حرف عطف، كما في قول الفضل بن عبد الرحمن[56]:

إياك إياك المراءَ فإنّه إلى الشرّ دعاءٌ وللشرّ جالبُ

فقد اختُلفَ فيه على ثلاثة أقوال:

– **الأول**: أنّ (المراء) مفعولٌ به لفعل محذوف تقديره (اتّقِ)، يقول سيبويه: " كأنّه قال: إياك، ثم أَضمرَ بعد (إياك) فعلاً آخر فقال: اتّق المراءَ"[57].

– **الثاني**: أن يكون قبله حرف جرّ أو حرف عطف محذوف للضرورة الشعرية، وأنّ تكرار(إياك) عوضٌ منه[58].

– **الثالث**: أنّ (المراء) مصدر (أن تماري) فجاز حذف حرف الجرّ قبله.

جاء في (الأمالي النحوية) لابن الحاجب: " وإنما جاز ذلك في: إياك إياك المراءَ، لأنه مصد، و(أن تماري) في معناه، فكأنه قال: إياك أن تماري، ولو قاله كذلك لكان جائزا باتفاق، فحمل قوله: إياك المراء عليه"[59].

– **تقدير العامل المحذوف في التحذير**:

لم يتّفق النحويون في تقدير الفعل المحذوف في التحذير على فعل بعينه، فمن الأفعال التي قدّروها: (احذر، وحاذر، واتّقِ، وباعِدْ، ونَح، و خلّ، ودعْ، وباعد، واترُكْ، وما أشبه ذلك). قال سيبويه: " هذا بابُ ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنت تحذّر: إيّاك. كأنك قلت: إياك نح، وإياك باعد، وإياك اتّق، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان، أي: اتّق نفسك. إلّا أنّ هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثّل لك ما لا يظهر ضماره"[60].

([56]) الكتاب(مص.س)، 279/1. وينظر: ابن جني، الخصائص(مص.س)، 102/3.

([57]) ينظر: ابن يعش، شرح المفصّل(مص.س)، 25/2.

([58]) ينظر: المصدر نفسه، 25/2.

([59]) ابن الحاجب أبو عمرو عثمان(ت646 هـ) ، الأمالي النحوية، تحقيق: عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ط1، 1986 م ، ص 164.

([60]) الكتاب، 273/1.

وجاء في أسرار العربية لابن الأنباري: " فإن قيل: فلمَ انتصب قولُهم: إيّاك والشرَّ، قيل: لأنّ التقدير فيه: إياك احذرْ، فـ(إياك) منصوب بـ(احذر) والشرّ معطوف عليه، وقيل: أصله احذر إياك من الشر"[61].

أما حذف فعل التحذير وإظهاره فله في ذلك حكمان[62]:

– **الحكم الأول**: لا يجوز إظهار هذا الفعل إن كان التحذير بـ(ايا) مفرداً أو مكرّراً أو معطوفاً عليه، وكذلك إن كان التحذير بغير (إيّا) وكان المحذّر منه مكرّراً أو معطوفا.

غير أنّ من النحويين من قال بجواز إظهاره، جاء في شرح الكافية: " وأجاز قومٌ ظهورَ الفعل مع هذا القسم، نحو (احذر الأسدَ الأسدَ، وإياك إياك احذَرْ)، نظراً إلى أنّ تكرير المعمول للتأكيد لا يُوجبُ حذف العامل، كقوله تعالى: (دُكّت الأرضُ دَكّاً دَكّاً)[63]، ومنعه آخرون، وهو الأَوْلى لعدم سماع ذكْر العامل مع تكرير المحذّر منه، ولا نقول أنّ كلّ معمول مكرّر مُوجبٌ لحذْف عامله"[64].

– **الحكم الثاني**: يجوز ذكْرُ فعل التحذير إنْ كان التحذيرُ بغير (إيّا) والمحذّر منه مفرداً، أي: غير مُكرّر ولا معطوف.

من معاني الكلام التي يمكن تحديدها من علّة حذف فعل التحذير ما يلي:

– **الأول**: حذف الفعل بسبب كثرة استعمال ألفاظ التحذير في الكلام، وذلك إن كان التحذير بـ(إيا) ، فصار بدلاً من الفعل العامل فيه. قال سيبويه : " وحَذفُوا الفعل من (إياك) لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل... فكأنه قال: احذر الأسد)[65].

وجاء في المقتضب: " فلمّا كانت (إياك) لا تقع إلّا اسما لمنصوب كانت بدلاً من الفعل دالّة عليه، ولم تقع هذه الهيئة إلاّ في الأمر، لأنّ الأمر كلّه لا يكون إلاّ بفعل"[66].

– **الثاني**: حذفُ الفعل بسبب التكرار، إن كان المحذّرُ منه مكرّرا أو معطوفا. قال سيبويه: " وإنّما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلاً من اللّفظ بالفعل"[67].

وقال الرضي: " وحكمةُ اختصاص وُجوبِ الحذف بالمحذّر منه المكرّر، كون تكريره دالّاً على مقاربة المحذَّرِ منه للمحذِّر، بحيث يضيق الوقتُ إلّا عن ذكر المحذّر منه على أبلغ ما يمكن، و ذلك بتكريره، ولا يتّسع لذكر العامل مع هذا المكرّر"[68].

([61]) الأنباري أبو البركات عبد الرحمن(ت 577 هـ)، أسرار العربية ، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، 1377 هـ – 1957 م، ص 168.

([62]) ينظر: المبرد أبو العباس محمد بن يزيد(285 هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1382 هـ – 1963 م، 215/3.

([63]) سورة الفجر: 21.

([64]) شرح الكافية، 48/1.

([65]) الكتاب، 274/1.

([66]) المبرد، المقتضب، 212/3.

([67]) الكتاب، 275/1.

([68]) شرح الرضي على الكافية(مص.س)، 483/1.

السؤال الذي ينبغي أن يُفسّرَ في ظل الاستعمال اللغوي، هو كيف منع جهابذةُ النحو قديماً جواز ظهور عامل المحذّر منه المكرّر، مع أنّ كلام العرب كان يتداول العربية بحسب حاجته للتواصل وإبلاغ المعاني. ويُشيرُ الرضيُ إلى هذه القضية بقوله: " وأجاز قومٌ ظهور الفعل مع هذا القسْم- يعني المحذّر منه المكرّر- نحو: (احذر الأسدَ الأسدَ، وإياك إياك احذر) نظراً إلى أنّ تكرير المعمول للتأكيد لا يوجبُ حذف العامل... ومنعه الآخرون ، وهو الأولى؛ لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذّر منه. ولا نقول: إنّ كلّ معمول مكرّر موجبٌ لحذف عامله. وحكمةُ اختصاص وجوب الحذف بالمحذّر منه المكرّر كونُ تكريره دالاً على مقاربة المحذّر منه على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره، ولا يتّسعُ لذكر العامل مع هذا المكرّر، وإذا لم يُكرّر الاسم جاز إظهار العامل اتّفاقاً"[69].

الأكيد أنّ الرضيّ اختار تعليله بجواز إظهار عامل المحذّر منه المكرّر بالنظر إلى اللغة في حالة استعمال؛ لأنّ منطق استعمال اللغة لا يمكن أن يُفرّق بين حذف الفعل من قبيل: الأسدَ، أو: الأسدَ الأسدَ. فالمثال الثاني(الأسدَ الأسدَ) يحمل معنى التوكيد، أي توكيد معنى التحذير في نفس المحذّر دون ذكر الفعل؛ وذلك لقرب وقوع المحذّر منه، فلا يتّسعُ الوقتُ لذكر الفعل المحذوف.

وقد يكون حذف العامل في هذه الحالة للتنبيه على المعمول، وأنه هو المقصود ولأجله أُنشيءَ الكلامُ. يقول الزركشي: " ومنها – أي: أسباب الحذف – التنبيه على أنّ الزمان يتقاصرُ عن الإتيان بالمحذوف، وأنّ الاشتغال بذكره يُفضي إلى تفويت المهمّ، وهذه هي فائدةُ باب التحذير نحو: ... الطريق الطريق"[70].

والذي يبدو أنّ للقصد والمقام وما يقتضيه الحالُ أثراً في صياغة الكلام و أساليبه[6]، إذ إنّ هذه الأمور هي التي تتحكّمُ في حذف الفعل وذكره لا أنّ المحذّر منه مفردا أو مكرراً أو معطوفاً، أو أنّ التحذير قد حصل بـ(إيا)، فلمّا كان غرضُ المتكلّم تحذير المخاطب بأقصر الطريق وبما يحفظ المخاطب من الوقوع في المحذور، ولما كان **التطويلُ** قد يؤدّي إلى تفويت هذا الغرض، تطلّب منه ذلك إيجاز كلامه واختصاره بطريق الحذف الذي هو من طرائق الإيجاز، ولاسيما كون الحال أو المقام دالاً على الفعل المحذوف، وقد علم المخاطب به .

خاتمة:

حملت صفحاتُ هذا البحث دراسةَ حذْفِ العامل في بنية التركيب النحوي باعتماد معاني الكلام التي يتحرّاها كلٌّ من المتكلّم والمتلقّي/المخاطَب في ظلّ تطبيق المنهج التداولي، لكونه منهجاً يتوخّى دراسة اللّغة شكلاً ومعنى، وذلك من خلال الأفكار التي يسعى أصحابُها إلى تطبيقها بما امتلكُوا من مناهج ومعايير لغوية لسانية للإفصاح عن معاني الكلام المتواراة خلف الصور المتنوعة للتراكيب النحوية.

أما نتائج البحث فيمكن تلخيصها بما يأتي:

1- الاستعمال التداولي للّغة هو أساس قيام الخطاب الناجح بين المتكلّم والمخاطب.
2- الحذفُ ظاهرةٌ لغوية يقتضيها الموقفُ الاستعماليُ للّغة، على شرط أن لا يؤدّي ذلك إلى إخلال بالكلام. والغرض من الحذف التخفيف والتسهيل والإيجاز.
3- بنية التركيب النحوي تتّصل اتصالاً وثيقاً بما يدور في النفس من معان وأفكار وانفعالات يُعربُ عنها المتكلّمُ بما يمتلك من ذخيرة لغوية معيارية متواضع عليها.

([69]) المصدر نفسه، 481/1.

([70]) الزركشي بدر الدين(ت794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2001 م ، 120/3.

4- الارتباط الوثيق بين معاني الكلام ونظام نظرية العامل في النحو العربي في حذف العامل، بحيث يتحدد موضع المعنى الذي يُبنى عليه الكلام.

5- للعامل أثرٌ في فهم الفروق الأسلوبية والدلالية والتداولية بين بنيات التراكيب وذلك من خلال التفرقة بين ثنائية (**النظام والاستعمال**) في اللغة، وهو ما اهتم به علمُ اللغة الحديث وكان لعلماء العربية دورُ الاستشراف في ذلك، ممّا جعل لهم السبق في تحليل الكلام على وقف المعايير الوظيفية للتداولية .

6- قيامُ معاني الكلام على ما تعارف عليه الناطقون باللغة، وبالتالي المعاني قادرة على تفسير الظواهر اللغوية المختلفة؛ كالإعراب، والبناء، والتقديم والتأخير، والحذف والذكر...

المصادر والمراجع

1- الأستر آباذي رضي الدين محمد(ت688ه)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب،تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، ليبيا، 1978م.

2- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

3- الأنباري أبو البركات عبد الرحمن(ت 577 ه)، أسرار العربية ، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، 1377 ه – 1957 م.

4- الأنصاري جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.

5- التهانوي محمد علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، ومراجعة: أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، مكتبة النهضة المصرية، 1963م.

6- الجرجاني عبد القاهر(ت471ه)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية، وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2007م.

7- الجرجاني محمد بن علي الشريف، التعريفات، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،، مصر(د.ط)، 1938م.

8- ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2012.

9- الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1999م.

10-حماسة محمد عبد اللطيف بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1996م.

11-خطابي محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006م.

12-الدجني فتحي، النزعة المنطقية في النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1982م.

13-ابن دريد أبو بكر محمد، جمهرة اللغة، مكتبة المثنى، بغداد، 1345ه.

14-دي بوجراند روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

15-الراجحي عبده، النحو العربي والدرس الحديث(بحث في المنهج)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979م.

16-الرماني علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، دار المعارف، مصر، ط3، 1976.

17-الحدود في النحو، تحقيق: بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، دار الشؤون الثقافية العامة،، جامعة بغداد، العراق،العدد1، المجلد 25، 1987م.

18- الزركشي بدر الدين(ت794ه)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2001

19-السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن(ت581ه) ، نتائج الفكر في النحو، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

20-سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان(ت180ه)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 2004م.

21-السيرافي أبو محمد يوسف، شرح أبيات سيبويه، تحقيق : محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، مصر،1974م.

22-السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تصحيح: السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة، بيروت، لبنان(د.ط.ت) .

23-الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم(ت790هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية، تحقيق مجموعة باحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، 2007م.

24-طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1999م.

25-عبد الراضي أحمد محمد، المعايير النصية في القرآن الكريم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2011م.

26-عبد الرحمن طه، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، المغرب، ط3، 2012م.

27-ابن فارس أحمد(ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، اعتنى به: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001م.

28-الفراهيدي الخليل بن أحمد(ت 175هـ)، العين(طبعة جديدة مصححة)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 2005م.

29-الفقي صبحي إبراهيم، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 2000م.

30- قدامة ابن جعفر، نقد النثر، تحقيق: عبد الحميد العبادي، مطبعة بولاق، القاهرة(د.ط)، 1941م.

31-القزويني جلال الدين الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة(المعاني والبيان والبديع)- مختصر تلخيص المفتاح، تحقيق: مجدي فتحي السيد،المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر(د.ت.ط).

32-المبرد أبو العباس محمد بن يزيد(285 هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1382 هـ –1963 م.

33-ابن منظور أبو الفضل جمال الدين،(ت711هـ) ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط4، 2005م.

34-ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت- مكتبة المتنبي، القاهرة(د.ط.ت).

abousoltane141@gmail.com